سياسة الدولة البويهية إزاء وضعية الأرض الزراعية

(٣٣٤ - ٤٤٨ هـ)

د./ محمود إسماعيل

كلية الآداب - جامعة عين شمس

يجمع الباحثون على أن فهم التاريخ الإسلامى واستيعابه وتفسيره وتنظيره لا يتم بمعزل عن فهم مفتاحين أساسين هما رصد حركة التجارة العالمية شرقاً وغرباً ، شمالاً وجنوباً ، والإحاطة بتطور وضعية الأرض الزراعية وأشكال ملكيتها وصيغ حيازتها وتطور هذه الأشكال والصيغ عبر حقب التاريخ الإسلامى .

وإذا كان "المفتاح" الأول قد قتل بحثاً ودرساً ؛ فإن "المفتاح" الثانى مازال غائباً عن تناول الباحثين ؛ فما أنجزوه فى هذا الصدد لا يتعدى الأحكام الإنطباعية والتأملات الشخصية؛ بحيث لا يتفق اثنان فى الحكم على وضعية الأرض فى إقليم ما أو زمن ما ، ناهيك عن المجازفات والتخبطات التى تشوب جهود الباحثين فى تقرير نمط الإنتاج الذى ساد العالم الإسلامى برمته طوال عصوره التاريخية . فمن قائل بأن الإقطاعية كانت هى النمط السائد ، ومن قائل بأن النمط الرأسمإلى هو الذى استقر الحال عليه . بل ثمة من ذهب إلى أن النمط الرأسمإلى كان مشوهاً ؛ فكان لذلك "رأسمالويا" وآخرون ذهبوا إلى أن الإقطاع الذى عرفه العالم الإسلامى أبعد ما يكون عن "الفيودالية" التى عرفتها أوربا فى العصور الوسطى . ولا يزال الكثيرون من الدارسين يتشبثون بصيغة "نمط الإنتاج الأسيوى" التى قال بها ماركس والماركسيون ... إن هذا الاختلاف قمين بتضبيب رؤيتنا لمسيرة التاريخ الإسلامى تفسيراً وتنظيراً .

على أن الباحثين متفقون حول حقيقة مفادها أن وضعية الأرض فى التاريخ الإسلامى هى التى أفضت فى الغالب الأعم إلى وجود الإقطاع ، بينما أسفرت فترات سيطرة العالم الإسلامى على التجارة العالمية عن الفترات التى سادها النمط البورجوازى فى الإنتاج .

وتأسيساً على ذلك سوف نحاول رصد الوضعية القانونية للأرض الزراعية فى العراق فى ظل السلطنة البويهية (٣٣٤ - ٤٤٨هـ) كمثال دال على صدق ما نذهب إليه من الخلاف والاختلاف بين الباحثين والدارسين .

وقبل الاستغراق فى بحث الموضوع من المفيد أن ننوه بأن هذا الخـــلاف راجــع إلى أمرين أساسين هما :

أولا: طبيعة المادة التاريخية المصدرية الملغومة التى تشكل مرجعية الدارسين المحدثــين . إذ من المعلوم أن هذه المادة قليلة ومضببة وغير بريئة . لا لشئ إلا لاختلاف هوية الفقـــهاء والمؤرخين الإسلاميين الأوائل الذين عالجوا هذه القضية ، إذ غلبت المذهبية الطائفية علـــى مخيال هؤلاء تأسيساً على تضارب رؤيتهم للشريعة الإسلامية ، وفى الغالب الأعم تلونـــت كتاباتهم بالتبرير لسياسة الأمر الواقع واعتبار ما أقره الحكام من سياسات فى هذا الصدد هـو ما أقرته الشريعة الإسلامية ، أما الذين لم يتأثروا بأهواء الميول للســلطة ؛ فــإن كتابــاتهم استهدفت لا تفسير ما هو واقع وقائم من سياسات ؛ بل عبرت عما كان ينبغى أن يكون . ولذلك ظلت هذه الكتابات فى "الأحكام السلطانية" عديمة النفع والجدوى بصـــدد فــهم السياسات العملية إزاء مسألة الأرض الزراعية إلى قمم الدارسين بالفعل .

من هنا ظلت كتابات النفر الأول المبررة لسياسات الحكام هى المصـــدر الأساســى للوقوف على الماجريات التاريخية للقضية موضوع البحث . وفى الغـــالب الأعـــم كـــانت تصورات أصحاب تلك الكتابات تعبر عن رؤية الحاكم والطبقة المسيطرة[1] . وتمثل فى هـــذا الصدد بكتاب "الخراج" الذى كتبه القاضى أبو يوسف بإيعاز من الخليفة هارون الرشـــيد ؛ والذى ذهب فيه إلى حكم خطير هو أن من حق الحاكم التصرف فى الأرض حسب رغبتـه ووفق إرادته[2] .

لقد أصبح هذا الحكم الخطير متداولاً لدى فقهاء السلطة والمؤرخين الإسلاميين طوال العصور التالية خوفاً أو طمعاً ، أو هما معاً . يقول يحى بن آدم[3] : "إن الأرض ملك للسلطان ؛ إن شاء قسمها ، وإن شاء صادرها ، وإن شاء أوقفها حسب ما تقتضيه المصلحة" وهـــذا يعنى أن فقهاء السلطان قد نحوا الشريعة جانباً وأضفوا على سياسات الحكام شرعية زائفة .

ثانيا : أن المؤرخين والدارسين المحدثين – فضلاً عن تأثرهم بهذه الكتابات الملغومـة – أضافوا ألغاماً جديدة تتمثل فى الإديولوجيات المعاصرة التى تبنوها ونظروا مـــن خلالهـــا إلى مسألة الأرض ؛ فزادوها غموضا على غموض . ولا أدل علـــى ذلـــك مـــن أن معتنقـــى

---

[1] – أنظر ، محمد تضغوت : الحياة الاقتصادية فى العراق فى العصر البويهى ، رسالة دكتوراه – مخطوطة ، ص ٢٥ ، ٢٦ .

[2] – أحمد صادق سعد : دراسات فى المفاهيم الاقتصادية لدى المفكرين الإسلاميين – كتاب الخراج لأبى يوســف ، بيروت ١٩٨٨ ، ص ٣٠.

[3] – يحى بن آدم : كتاب الخراج ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٨.

الإديولوجية الإشتراكية طوعوا الشريعة الإسلامية بما يخدم منظورهم فقالوا بأن الإسلام هـو الاشتراكية وألحوا على الملكية العامة للأرض ، بينما ذهب خصومـهم الرأسمـاليون إلى أن الرأسمالية تتفق مع الإسلام فى تقرير الملكية الفردية والإرث .. !!

أكثر من ذلك أن بعض المؤرخين العرب المعاصرين فى العراق حين بحثـوا وضعيـة الأرض فى العصر البويهى تأثروا بنزعات إقليمية تتعصب للخلافة العباسية ؛ لذلك وجدوا فى البويهيين الشيعة الذين انتزعوا حكم العراق من الخلافة "غزاة أجانب" تخبطـت سياسـاتهم الاقتصادية على الرغم مما عرفه العراق من ازدهار عام فى العصر البويهى ، من هنا جـاءت أحكامهم الملونة إديولوجيا مجافية للحقيقة ، يقول الأستاذ عبد العزيز الدورى بأن العصـر البويهى يعد "فاتحة عهود السيطرة الأجنبية فى البلاد العربية"[٤] ، وفى الوقت الذى ندد فيـه بسياستهم الاقتصادية واعتبر عصرهم تجذير الإقطاع العسكرى ؛ ناقض نفسه حين قـال : "شهد العصر أوجه نشاط المؤسسات التجارية والصيرفية وشهد ازدهار الزراعة ، وتقـدم فنون الصناعة"[٥] . وهذا لا يتأتى إلا فى ظل وجود نمط انتاج بواجوازى . أمام تلك المـادة المصدرية غير البريئة ، وأمام الأهواء الإيديولوجية المعاصرة ؛ لا يجد البـاحث الموضوعـى مناصاً من اختطاط منهج قوامه رصد الظاهرة الاقتصادية فى مجتمع إسلامى وسيطى بعينـه فى إطار رؤية عامة وشاملة لدرجة تواجدها وتفاوتها نسبياً فى العالم الإسلامى بأسـره؛ علـى اعتباره أن رؤية الجزء لا تتم إلا فى إطار الكل بعيدا عن المذهبيات والإديولوجيات . وهو ما حاولناه فى مشروعنا "سوسيولوجيا الفكر الإسلامى" وحاوله - فى ضوء ذلك - تلميذنـا النابغة محمد تضغوت فى رسالته الفذة عن "العصر البويهى" فتوصلنا - وتوصل معنـا - إلى حكم عام مؤداه أن الإقطاع الذى ساد العراق فى عصر "تسلط الأتراك "٢٣٢ - ٣٣٤هـ تضعضع فى العصر التإلى وهو العصر البويهى[٦] .

ومع ذلك اختلفنا حول درجة أفول الظاهرة الإقطاعية ؛ إذ بينما ارتأينا أن العصـر سادته البورجوازية ، مع وجود إقطاع مهمش ؛ ذهب هو إلى عكس ما ذهبنا ؛ فقال بـأن التواجد البورجوازى كان هامشيا بالقياس إلى التواجد الإقطاعى الغلاب .

على كل حال سوف نوضح رؤيتنا - مع مناقشة نظرة تلميذنا الـذى نكـن لـه الاحترام - من خلال النصوص التى اعتمد عليها هو نفسه واختلف معنا فى تأويل بعضـها .

---

[٤] - عبد العزيز الدورى : مقدمة فى التاريخ الإقتصادى العربى ، بيروت ١٩٧٨، ص ٨٦ .

[٥] - نفسه ، ص ٨٦ .

[٦] - محمود إسماعيل : سوسيولوجيا الفكر الإسلامى ، الدار البيضاء ، ١٩٨٠، حـ٢ ، ص ١٤٠ وما بعدها.

لقد فطن كلود كاهن إلى حقيقة تضعضع الإقطاعية فى العصر البويهى دون أن يتصدى لبرهنتها[٧] .

فما هى الدوافع السياسية لسياسة بنى بوية فى ضعضعة الإقطاع ؟مفوم أن سيادة الإقطاع خلال القرن السابق على ظهور البويهين كانت مسئولة عن حالة الضعف والتشرذم السياسى للإمبراطورية العباسية ، فكانت الحركات الاستقلالية والتجزئة السياسية مرادفا لنمط الإقطاع المنغلق الاكتفائى الزراعى والرعوى أساسا ؛ ومن ثم ما كان هناك يد من أن يعول البويهيون على تحقيق الوحدة السياسية عن طريق استعادة هيبة السلطة المركزية وذلك بالقضاء على الإقطاع[٨] . تلك المقولة برهنها تلميذنا محمد تضغوت بمزيد من القرائن والأدلة والتفصيل والبسط[٩] والإقناع ؛ بما لا يدعونا إلى التكرار والإضافة ؛ اللهم إلا التنويه بأن البويهيين كانوا شيعة زيدية ، وكان التشيع الزيدى مقرونا بالانعزال بطابعه الإديولوجى التنويرى العقلانى المتفتح والحريص على تحقيق العدل الاجتماعى بما يكفل المواءمة بين مصالح الدولة ومصالح الرعية .

لذلك لم يدخر معز الدولة أول السلاطين البويهيين وسعا فى "مصادرة ضياع الخلافة ، وضياع المتسترين ، وضياع ابن شيرزاد وصار أكثر السواد مغلقا ، وزال أيدى العمال عنه ، وبقى الكثير منه من المحلول فضمنه"[١٠] .

يؤكد هذا النص المقتضب على حقائق جد هامة عن محاولة القضاء على الإقطاع بأشكاله التى كانت سائدة فى العصر السابق ، سواء ما كان منه تابعا للخلافة أو إلى أمراء الجند التركى أو إلى رجال الإدارة .

وفى نفس الوقت يشير بأن نظام الملكية الفردية قد حل محله ؛ بحيث ضمنت الدولة موارد مالية هائلة من ضريبة الخراج مما ساعدها على إقرار سيادتها وتوسيع حدودها ، فضلا عن الإنفاق على المشروعات الإصلاحية التى عمت سائر قوى الإنتاج ويكمن الخلاف – مع تلميذنا تضغوت– فى أنه رأى فى العبارة الواردة فى النص السابق " وبقى الكثير منه فضمنه" وجد فيها دليلا على بقاء الإقطاع الشامل لمعظم الأراضى الزراعية فى العراق ؛ على أساس أن "نظام الضمان" – فى نظره – كان من مظاهر الإقطاعية[١١] . بينما نرى من جانبنا أن هذا النظام كان يتعلق بجمع أموال الخراج المقرر على الملكيات الخاصة ؛ بما يدل على

---

[٧] – كلود كاهن : تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص ٢٠٧ ، الترجمة العربية.

[٨] – فؤاد حليل : الإقطاع الشرقى بين علاقات الملكية ونظام التوزيع ، بيروت ١٩٩٦ ، ص ١٦٦.

[٩] – محمد تضغوت : المرجع السابق ، ص ٣٤ وما بعدها .

[١٠] – مسكويه : تجارب الأمم، القاهرة ، ١٩٢٠ ، ١٩٢١ ، جـ٢ ، ص ٢٣٥.

[١١] – محمد تضغوت : المرجع لسابق ، ص ٣٦ وما بعدها .

سيادة النمط البورجوازى فى الإنتاج . فنظام التضمين أو الالتزام كما هو معروف لا يتعلق بالضياع والإقطاعات ، نظراً لكونها معفاة كلية من الضريبة . ولكنه نظام قصدت منه الدولة الحصول على ضريبة الخراج مقدما عن طريق ملاك كبار يدفعونه للدولة ، ثم يقومون بجمعه من صغار الملاك لأنفسهم بعد الحصاد[١٢] .

وإذ أسندت الدولة البويهية هذه المهمة لقواد العسكر الذين حرمتهم الدولة – كما هو معلوم من قبل – من الإقطاعات ووزعت عليهم الأرزاق والرواتب ، وإذ منحتهم الدولة بعض إقطاعات محدودة ؛ فكانت فقط " إقطاع منفعة" مجرد من كافة حقوق الملكية . وهذا النوع من الإقطاع مرتبط بتقديم خدمات للدولة منها ضمان جباية الخراج ، كذا دفع ضريبة سنوية عن هذه الحيازات التى كانت معفاة من الضرائب فى العصر السابق .

كانت سياسة معز الدولة البويهى تستهدف استئصال شأفة الإقطاعية ، بما فيها الإقطاع العسكرى بطبيعة الحال ، وعولت فى ذلك على المرحلية والتدريج . ولعل هذا يفسر ثورة قادة الجند ومحاولة عزله لما لحق بهم من أضرار[١٣] . لذلك حاول تعويضهم بمنحهم بعض الضياع فى إطار صيغة "إقطاع الاستغلال" أو "المنفعة" فضلا عن الأعطيات والرواتب .

وفى مرحلة تالية لم يتقاعس معز الدولة عن إلغاء هذا النوع من الإقطاع الهزيل خصوصا بعد إهمال قواد العسكر زراعة ضياعهم . هذا ما نقف عليه من نص جد هام لمسكويه حيث قال: "أحدث معز الدولة رسومات ومعاملات لم تعهد ، وأدخل يده فى جميع الأرجاء وجبى ارتفاعها وجعل لأهلها شيئا منه "[١٤] .

ويقطع هذا النص الهام بتحويل ضياع الجند إلى ملكيات خاصة للمزارعين فرضت عليها ضريبة الخراج . معنى هذا اتساع رقعة الملكية الخاصة على حساب الضياع الإقطاعية التى قضى عليها تماما فى عهد صمصام الدولة الذى اتخذ اجراءا هاما فى هذا الصدد هو "إطلاق الانتفاع للملاك"[١٥] ؛ بعد أيلولة الأرض إليهم نظير خراج يدفع للدولة قيمتة عشر المحصول الذى أوكل جبايتة لا إلى المتضمنين من قادة الجند ؛ بل إلى موظفين إداريين عينهم خصيصا للقيام بهذه المهمة. يفهم ذلك بداهة من قول مسكويه " .. كما أدخل يده فى وقوف السواد ورتب لها ناظرين متصرفين ... وخرجت الإقطاعات من بعد ذلك .. "[١٦] .

---

[١٢] – إبراهيم على طرخان : النظم الإقطاعية فى العصور الوسطى، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٤٧٥.

[١٣] – محمود اسماعيل : سوسيولوجيا ، جـ٢ ، ص ١٤٢ .

[١٤] – مسكويه : المصدر السابق ، جـ٣ ، ص ٧١ .

[١٥] – نفس المصدر والصفحة .

[١٦] – نفس المصدر والصفحة

ومعلوم أن "وقوف السواد" كانت قد آلت إلى قادة العسكر خلال العصر السابق ، فانتزعت منهم وتحولت إلى ملكيات خاصة ، أى إلى أرض خراجية[١٧] .

ويمكن الجزم بأن البويهيين الأوائل نجحوا فى كبح جماح الإقطاعيين من قادة العسكر وإن أبقوا على بعض الإقطاعات فى إطار "إقطاع الاستغلال" خصوصا فى مناطق الأطراف النائية نظير القيام بمهمة الدفاع عن حدود الدولة أو المناطق التى تحتاج الأرض فيها إلى الاستصلاح . وحتى لا يتعاظم خطر هؤلاء القادة المقطعين فرضت الدولة عليهم رقابة صارمة وعينت بعضهم فى مناصب إدارية فى قلب الدولة من باب الترضية عوضا عن إقطاعاتهم[١٨] . وفى نفس الوقت اتبعت الدولة سياسة الإصلاح لتكسب جماهير الرعية إلى جانبها لتوازن بذلك بين سخط القادة العسكرين وبين ولاء المواطنين[١٩] .

وبفضل تعاظم ولاء الرعايا نجحت الدولة فى فل نفوذ هؤلاء القادة فلم تتقاعس عن ردعهم إذا ما فكروا فى التمرد والإنتزاء .

كما استعانت الدولة فى فرض سياستها إزاء الوضعية الجديدة للأرض بجيش من الإداريين المحنكين واعتمدت عليهم ليكونوا عونا لها فى مواجهة قادة الجند الحانقين .

ولنفس الغرض – وأمام تعاظم الجند الديلمى – لم تدخر الدولة وسعا فى تسريح جيش الديالمة واستعاضت عنه بجند جديد من العناصر التركية غير الطموحة ، فضلا عن تجنيد البدو فى الجيش الجديد الذى وفرت له الأموال فى صورة رواتب وأعطيات بدلا من الإقطاعات[٢٠] .

وفى العصر البويهى الأخير الذى اتسم بالفوضى السياسية نتيجة الصراع بين العسكرين القديم الديلمى والجديد التركى ، واندلاع الصراع على السلطة بين أفراد الأسرة البويهية الحاكمة، وانتعاش الخلافة العباسية نسبيا ؛ لم يستطع السلاطين البويهيون الأواخر الحفاظ على سياسة الدولة إزاء وضعية الأرض التى أنجزها السلاطين الأوائل فانتكست تلك الإصلاحات[٢١] إلى حد ما .

ولمواجهة أخطار القوى الإقطاعية الإدارية والعسكرية ضربت الدولة بقوة على أيدى الإداريين وأرغمتهم على دفع ضريبة الخراج التى حاولوا التنصل من تبعاتها[٢٢] . لكنها

---

[١٧] – محمود إسماعيل : سوسيولوجيا ، جـ٢ ، ص ١٤٤ .

[١٨] – نفسه ، ص ٤١ .

[١٩] – الماوردى : قوانين الوزارة وسياسة الملك، بيروت ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٨.

[٢٠] – Bosworth, C, *Military Organisations under the Bayids of Persia and Iraq*, London, 1977, p. 159.

[٢١] – محمود اسماعيل : دراسات فى الفكر والتاريخ الإسلامى ، القاهرة ، ١٩٩٤ ، ص ٢١.

[٢٢] – محمد تضغوت : المرجع السابق ، ص ١٥٠

عجزت عن مواجهة قوى العسكر الديلمى القديم ، وأمام عجزها عـــن دفـــع الرواتـــب والأعطيات اضطرت اضطرارا مرة أخرى لإقطاعهم الأرض[٢٣] ؛ فانحرفت بذلك عن جـــادة الطريق "انحرافا يسيرا ولا يظهر انحرافها فى المبدأ" على حد تعبير دقيق للمؤرخ مسـكوية[٢٤] . وهذا يعنى عجز البويهيين الأواخر عجزوا عن استئصال شأفة الإقطاعية تماما ، دون أن يفهم من ذلك بداهة تخلى الدولة عن سياسة البويهين الأوائل كما فهم بعض الدارســين الذيــن حاولوا إثبات تحول السياسة البويهية إلى إحياء الإقطاعية . لقد عادت فلول الإقطاعيـــة فى قطاع محدود من الأرض الزراعية ، أما معظمها فظل على صورة ملكيات خاصة تدخـــل فى إطار وضعية الأرض الخراجية. أما عن الأراضى التى صارت إقطاعا ، فقد حـــاز معظمـــها أفراد أسرته حفاظا على ولائهم للسلطة[٢٥] . كما أن الصراع على السلطنة بين بهاء الدولـــة وصمصام الدولة لم يهدأ إلا بعد تعهد كل منهما بأن يخصص لصاحبه إقطاعـــا فى بعـــض مناطق[٢٦] نفوذه . وأمام انتعاش الخلافة العباسية اضطرت السلطنة البويهيـــة إلى تخصيـــص إقطاعات للخلفاء بدلا من الرواتب[٢٧] . ولما نشب النزاع بين العسكرين التركى والديلمـــى قسم بهاء الدولة بعض مناطق إقليم الأهواز بالتساوى بينهما[٢٨] . كما منح مشرف الدولـــة بعض القادة الديالمة ضياعا فى واسط لمناصرتهم إياه فى صراعه مع أخيه سلطان الدولة[٢٩] .

يتضح مما سبق أن إحياء الإقطاعية لم يجر إلا فى نسبة محدودة من الأرض الزراعيـــة ، وذلك لأسباب سياسية ، كذا بسبب خواء خزينة الدولة وعجزها عـــن دفـــع الرواتـــب والأعطيات[٣٠] وهذا يعنى أن السواد الأعظم من الأراضى الزراعية ظلت ملكيـــات خاصـــة لصغار الملاك .

شاهدنا على دعوانا تلك عدة مؤشرات ، منها أن السواد الأعظم من الجند كـــانوا يتقاضون رواتب وأعطيات[٣١] ، كما تنم سياسة البويهين الأواخـــر فى مضاعفـــة ضريبـــة الخراج[٣٢] على بقاء الملكيات الخاصة على نطاق واسع .

---

[٢٣] – أحمد عبد الحليم يونس : أنظمة استثمار الأرض الزراعية فى العصر العباسى ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص ١٦١ وما بعدها.

[٢٤] – تجارب الأمم ، جـــ٦ ، ص ٩٧ .

[٢٥] – ابن الأثير : الكامل فى التاريخ، بيروت ، ١٩٧٨ ، جـــ٧ ، ص ١٥.

[٢٦] – نفسه ، ص ٤٥ .

[٢٧] – محمود تضعوت : المرجع السابق ، ص ٥٩ .

[٢٨] – ابن الأثير : المصدر السابق ، ص ١٩٨ .

[٢٩] – نفسه ، ص ٣٠٦ .

[٣٠] – فؤاد حليل : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

[٣١] – نفسه ، ص ١٥١ ، ١٥٢ .

[٣٢] – مسكويه : المصدر السابق ، جـــ٦ ، ص ٩٨ .

لقد اعترف القائلون بعودة الإقطاعية كلية فى أواخر العصر البويهى بوجود ملكيـات خاصة للفقهاء والأشراف والقضاة والكتاب نظير "مراقبة الجبايات"[٣٣] بما يعنى عدم رسـوخ الإقطاعية على أنقاض الملكيات الخاصة . ومعلوم أن هؤلاء كانوا يحوزون إقطاعات واسـعة فى العصر السابق .

وباستنطاق المصطلحات الخاصة بوضعية الأرض فى أواخر العصر البويهى سميوطيقيـا نجدها ما بين "تمليك" و "تسويغ" و "إيغار" و "طعمه" ... الخ مما يبرهن قطعيا على وجـود الصيغة الخراجية.

وبنفس الدرجة تشى ظاهرة بيع الملاك الصغار أراضيهم من جراء تعاظم الضرائـب الخراجية على وجود الملكيات الخاصة ، كما تنهض ظاهرة كثرة شكاوى الفلاحـين مـن الجبايات والمغارم دليلا على نفس الحقيقة[٣٤] . وفى نفس المنحى نفهم مغزى حبـس بعـض الملاكين نصابا من أراضيهم كأوقاف ينفق من ريعها على أعمال البر والخير[٣٥] . كذا تعـاظم القضايا الخاصة بالتركات فى أواخر العصر البويهى[٣٦] .

تلك القرائن – وغيرها كثير – تدل دلالة واضحة على أن الإقطاع لم يسد تماما إبان العصر البويهى الأخير كما ذهب بعض الدارسين . وننوه أيضا بأن تواجده ظل هشا بعد أن جرد من عوامل قوته ؛ فقد كان كما قلنا من قبل "إقطاع استغلال" وليس "إقطاع رقبـة" ، كما منح فى حالات خاصة تحت إلحاح الضرورة السياسية ، والتزم الإقطاعيون الجدد بتقديم خدمات للدولة[٣٧] أو تسليم جزء من المحصول لها عينا أو نقدا[٣٨] . ناهيك عن لجوء السلاطين الاواخر – تحت إلحاح العوز المإلى – إلى مصادرة الكثير من الإقطاعات[٣٩] ؛ بما يفيد هشاشة الإقطاعية إذا – ما قيست بالملكيات الخاصة – فى العصر البويهى الأخير . خلاصة القـول – أن البويهيين عموما أحدثوا تحولا ملحوظا فى سياستهم إزاء وضعية الأرض الزراعية مـؤداه ضغضعة الاقطاعية لحساب تعاظم الملكيات الخاصة . وإذ نجح السلاطين الأوائل نجاحا شـبه تام فى سياستهم تلك ، فقد اضطر السلاطين الآواخر – تحت ضغوط ظروف سياسية – إلى

---

[٣٣] – أنظر : محمد تضعوت : المرجع السابق ، ص ٦٨ .
[٣٤] – نفسه ، ص ٧١ .
[٣٥] – حسن منيمنة : نشوء الإقطاع فى الإسلام ، ص ٣٠١ ، ٣٠٢ ، مجلة الاجتهاد ، عدد ١٤ ، بيروت ١٩٩٦ .
[٣٦] – آدم ميتز : الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، بيروت ، ١٩٦٧ ، جـ١ ، ص ٣٤٠.
[٣٧] – محمد تضعوت : المرجع السابق ، ص ٦٢ .
[٣٨] – نفسه ، ص ٦٣ .
[٣٩] – التنوخى : الفرج بعد الشدة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، جـ١ ، ص ٣٩.

السماح بتواجد النمط الإقطاعى تواجدا هشا ؛ بما يفيد أخيرا أن النمـــط البورجـــوازى – الرأسمإلى ظل سائدا وغلابا طوال العصر البويهى .

وليس أدل على صدق مقولتنا من تبنى الدولة سياسة إصلاح فى مجـــال الزراعـــة ؛ أفضت إلى تعاظم الإنتاج ورخص أسعاره وارتفاع مستوى المعيشة بوجه عام . لقد أقـــرت الدولة نظاما جبائيا عادلا يحقق مصالح الدولة والمزارعين فى آن ، كما تبنـــت مشـــروعات عمارة الأرض وسقياها وزيادة رقعتها وفق أساليب وتقنيات مستحدثة .

نعلم أن السلاطين البويهيين دأبوا على تنظيم المؤسسات الخاصة بـــالأرض فأعـــادوا النظر فى الدواوين واستحدثوا بعضها واختاروا لإدارتها موظفين أكفاء جرت مراقبتهم مـــن قبل السلطة حرصا منها على حسن تنفيذ سياسة الإصلاح الزراعى[٤٠] . يقول أبو شـــجاع[٤١] "رفع شرف الدولة أمر المصادرات – بالنسبة للأرض الخراجية – وقطع أسبابها ، وذم طـــوق السعايات وسد أبوابها .. وانتظمت الأمور على يديه كل الانتظام ، وطالب العمال بعمـــل المصالح ، وأخذهم بإقامة العمارات" .

وقد لخص كلود كاهن[٤٢] هذه السياسة الإصلاحية بقوله : "شمل آل بويه بعنايتـــهم جميع البلدان ، وحققوا فى بلاد فارس أعمالا فى التنمية والاستثمار لم يسبق لها مثيل" .

وقد تعاظم الإصلاح فيما يتعلق بأمور السقاية والرى وفق أساليب علمية وتقنيـــات مبتكرة؛ فكان لديهم جهاز هندسى دقيق برع فى إقامة السدود وصيانتها ، وشق القنـــوات لإجراء الماء إلى المساحات المزروعة ، واستصلاح الأراضى البور . وقد تفانى معـــز الدولـــة البويهى فى الإشراف بنفسه على أمور السقاية ؛ حتى قيل بأنه باشر بنفسه سد أحد البثوق . وشيد عضد الدولة سدا عظيما على نهر الكربين شيراز وإصطخر وسقى منه ثلاثمائة قريـــة . وفى الأقاليم عديمة الأنهار ، أقيمت مشروعات لتجميع مياة الجداول والوديان المنحدرة بعـــد سقوط الأمطار لتسرى فى قنوات مغطاة أقيمت عليها الجسور وامتدت خـــلال نطاقـــات شاسعة على جانبيها وقد تطلب العمل فى تلك المشروعات وجود إدارة هندســـية معقـــدة وآلات مائية متعددة جرت الإفادة من التقدم العلمى فى علوم الرياضيات فى هذا العصـــر فى

---

[٤٠] – محمود اسماعيل : سوسيولوجيا ، جـــ٢ ، ص ١٤٨ ، ١٤٩ .

[٤١] – ذيل كتاب تجارب الأمم ، اكسفورد ، ١٩٢١ ، جـــ ٣ ، ص ١٣٧.

[٤٢] – تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص ٢٠٨ .

صناعتها وإعدادها . كما أفردت الدولة دواوين خاصة لأمور الرى عرفت باسم "دواويـــن الماء" علمت على توفيره لرى رقعة زراعية فسيحة[٤٣] .

وليس أدل على شيوع شكل من أشكال النمط الرأسمإلى فى الإنتاج الزراعى ؛ مـــن مشاركة المزارعين فى هذه الأعمال ، وفى مقابل هذه المشاركة كانت الدولة تعفيـــهم مـــن بعض أقساط الخراج[٤٤] .

كما أسهمت النهضة العلمية التى ازدهرت فى هذا العصر فى زيادة الإنتاج الزراعـى ، من حيث ابتكار وسائل جديدة فى تسميد الأرض ؛ نتيجة تقدم علم الكيمياء . كذا إبتكـار وسائل جديدة فى استنبات محاصيل عالية الإنتاجية ولاغرو فقد ظـــهرت فى هـــذا العصـــر مصنفات فى "علم الفلاحة" جرت الإفادة منها فى المجال الزراعى ، وأخرى فى "علم الحيوان" ساعدت على تعاظم الإنتاج وتجويده وتحسين سلالاته ، خاصة القول – أن ازدهار الزراعـة فى العصر البويهى كان نتيجة للسياسة البويهية الرشيدة التى قوضت النمـــط الإقطـــاعى فى الإنتاج ليحل محله نمط آخر يتسم بالكثير من سمات نمط الإنتاج الرأسمإلى .

---

[٤٣] – محمود إسماعيل : المرجع السابق ، ص ١٥٢ ، ١٥٣ .

[٤٤] – أدم ميتز : المرجع السابق ، جـ٢ ، ص ٣٤٠ .